المتاجرة بالدماء

كثيراً ما نسمع عن قتل الأنفس المعصومةٍ عمداً أو شبه عمد أو خطأ وهذه الأمور وإن كانت محرمة شرعا ومخالفة لما يجب أن يكون عليه الناس في مجتمعاتهم من أمن وأمان وطمأنينة واستقرار لتستمر الحياة ؛ إلا أنها موجودة في كل المجتمعات البشرية وباقية ما بقي الشيطان حيا يغري الناس بعضهم ببعض حتى يعمى البصر والبصيرة ويقع المحظور.

وظاهرة القتل موجودة من أيام هابيل وقابيل وستجري سنة حتى يرث الله الأرض ومن عليها؛ وهنا لا أتحدث عما يجري من اقتتال في كثير من الدول وخاصة في وطننا العربي الكبير في الدول غير المستقرة فذلك شيء آخر ؛ ولكنني أتحدث عن الحالات الفردية التي تقع في المجتمعات المستقرة المنضبطة كبلادنا التي تطبق شرع الله في كل جوانب الحياة ومنها القتل الذي تطبق فيه حكم الشرع قصاصا أو حدودا.

وقد جرت العادة عندنا أن أهل القاتل يلجؤون إلى المصلحين وأهل الخير وأصحاب السلطة والنفوذ والقبول عند الناس، أملا في تنازل ذوي المقتول بعِوَضٍ أو بدونه حتى أصبح ذلك عُرفا بين الناس.

والحكومة -رعاها الله- لا تمانع في هذا بل تشجع عليه وتسعى لتحقيقه ولكن يبقى الحكم الشرعي هو الفيصل في الأمر ؛ إلا أنه بات من المخجل في هذا الموضوع أن بعضا ممن يُسمُّون أنفسهم أنهم من فاعلي الخير ويسعون بين الناس بالمعروف ومحاولة تقريب وجهات النظر بين طرفي القضية ؛ لا تكون أعمالهم تلكٍ لوجه الله ولكنهم يسعون لأنفسهم لتحقيق مكاسب مادية ونادرا ما تخلو قضية من هذا النوع دون أن يحصل فيها مثل هذه الأمور المشينة ؛ فهم يحصلون على مبالغ كبيرة من فاعلي

الخير الذين أعطاهم الله رزقاً وفيراً يقتطعونها مما يتبرع به المحسنون ولا يدفعون لأولياء الدم المبلغ المتفق عليه كاملا ؛ ولهم في ذلك حججهم وأساليبهم الملتوية التي تمرسوا عليها وبرعوا فيها ؛ مستغلين المبالغات الكبيرة في طلب الديات ؛ وقد يكون بعض الوسطاء سببا في طلب ذوي الدم رفع المبلغ المطلوب إلى أرقام مليونيه عالية لحاجة في نفسه يعرفها من تابع أفعال أولئك الذين يتاجرون بدماء الناس ؛ فسحقا لمثل هؤلاء النفعيين؛ وكم كنت أتمنى كغيري من أبناء وطننا أن تتدخل الحكومة بصورة مباشرة وتضع ضوابط ملزمة لطرفي المشكلة في حالة قبول أولياء الدم الدية مقابل تنازلهم عن خصمهم .